

المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بين السند القانوني والواقع الاجتماعي

The Political Participation of Algerian Women: Between Legal Support and Social Reality

د/ فلة عربي عودة

جامعة الجزائر 3 مخبر البحوث والدراسات السياسية - (الجزائر)

arbifella@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/12/22

تاريخ القبول: 2024/12/20

تاريخ الارسال: 2024/10/08

ملخص:

هدفت نسعى من خلال هذه الورقة العلمية، الموسومة بـ"المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بين السند القانوني والواقع الاجتماعي"، إلى تسليط الضوء على نوع هذه المشاركة من حيث الكم والنوع. تعبر المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية عن الوعي والرقى الثقافي والسياسي للمجتمع، وانخراطه ضمن الأطر الدستورية والقانونية للتعبير عن احتياجاته. ومع ذلك، وبالرغم من جميع القوانين واللوائح والمكاسب التي حققتها المرأة في العديد من الميادين والقطاعات، والتي أثبتت من خلالها كفاءتها وجدارتها وقدرتها على التسيير، تبقى مشاركتها السياسية محدودة جداً ولم ترقَ إلى مستوى التمكين السياسي، وذلك نتيجة لعدد من العوائق والعوامل التي سنعمل على إبرازها في هذا المقال.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية؛ الديمقراطية التشاركية؛ المشاركة السياسية للمرأة؛ التمكين السياسي للمرأة.

Abstract:

Through this scientific paper, titled "The Political Participation of Algerian Women : Between Legal Support and Social Reality," we aim to shed light on the nature of this participation in terms of quantity and quality. The political participation of Algerian women reflects the cultural and political awareness and advancement of society, as well as its engagement within constitutional and legal frameworks to express its needs. However, despite all the laws, regulations, and achievements women have made in various fields and sectors, demonstrating their competence, merit, and management skills, their political participation remains very limited and has not reached the level of political empowerment. This is due to a number of obstacles and factors, which we will highlight in this article.

Keywords: Democracy; Participatory Democracy; Women's Political Participation; Women's Political Empowerment.

مقدمة:

تعد المشاركة السياسية أهم نشاط سياسي يمارسه الفرد داخل مجتمعه، إذ تنمي روح الشعور بالمسؤولية، وهي أساس من أسس تنمية المجتمع، حيث لا يمكن الحديث عن أي تنمية حقيقية دون مشاركة فعالة وواسعة.

جذور المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية ضاربة في عمق التاريخ، حيث كانت تقف جنباً إلى جنب مع الرجل في مرحلة التحرير وصولاً إلى معركة البناء والتشييد، وتحديات المرحلة الراهنة. فمنذ الاستقلال، لم تخل الساحة السياسية من مشاركة المرأة في صنع القرار، سواء من خلال توليها حقائب وزارية أو عضويتها في المجالس المنتخبة. إن هذه المشاركة السياسية للمرأة نابعة من وجدان المجتمع.

والجزائر كغيرها من الدول، تسعى إلى تطوير المجتمع وبناء دولة على أسس ديمقراطية تتيح للجميع المشاركة في صنع القرار ورسم السياسات العامة للدولة دون تمييز بين الرجل والمرأة. بل على العكس لم تكتف الدولة بتوسيع فرص المرأة، بل اعتمدت قوانين عضوية كرس في الدستور، مما يدل على اهتمام الجهات الرسمية بالمرأة وجعلها جزءاً لا يتجزأ من عملية البناء والتنمية. فالمرأة تمثل طاقة ونصف المجتمع، ومشاركتها السياسية هي عمل حضاري ينبع من مبدأ إشراك الجميع في التنمية وكلما زاد دورها في المشاركة السياسية تعاظم دورها في التنمية.

تبقى الجزائر على المستوى العربي رائدة في ترقية الممارسة السياسية للمرأة. ففي حين لا يزال النقاش قائماً في بعض الدول حول حقوق المرأة في الانتخاب وقيادة السيارة، نجد أن المرأة الجزائرية قد ترشحت لرئاسة الجمهورية ونافست الرجل، وتولت أعلى المناصب والمستويات المدنية والعسكرية.

لذا فإن المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية هي واقع ومكسب حققته بفضل نضالها وكفاءتها وقدرتها على التسيير والبناء في العديد من المجالات كالتعليم، الصحة، والعدالة، حيث تتجاوز نسبة اليد العاملة النسائية 50% من إجمالي القوى العاملة.

مع ذلك وعلى الرغم من كل هذه المكاسب والمستوى العالي المحقق في العديد من القطاعات، تبقى مشاركتها السياسية محدودة ومتواضعة، ولم ترتق إلى المستوى المطلوب كماً وكيفاً.

أهداف الدراسة:

يستهدف بحثنا جملة من الأهداف والتي يأتي في مقدمتها :

- 1- تهدف الورقة العلمية إلى معرفة أهم العوائق التي تحد من مشاركة و فاعلية المرأة سياسياً؛
- 2- التعرف على دور المرأة داخل المجتمع و أهميتها في التنمية؛

3- محاولة التوصل إلى أهم العوائق و من بينها الموروث الاجتماعي و الثقافي الذي حال دون تمكينها سياسيا بالرغم من تواجدها القوى و المشرف في العديد من القطاعات؛

4- محاولة التوصل إلى بعض من المقترحات و المعالجات والتي من شأنها توسيع المشاركة السياسية من أجل الارتقاء بدورها التنموي.

الإشكالية: تقوم الدراسة على الإشكالية التالية:

ما هي أهم القيود والعوائق التي حالت دون المشاركة والتمكين السياسي الفعلي للمرأة الجزائرية؟

وفي محاولة للإجابة عن هذه الإشكالية تمّ تناول الموضوع في ثلاث مباحث:

أولاً، المدخل المفاهيمي للمشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة الجزائرية؛ ثانياً، واقع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بين الفعالية والمحدودية؛ وأخيراً، آفاق المشاركة السياسية وأدوات التمكين السياسي للمرأة لتحقيق مشاركة فعلية من حيث الكم والنوع.

فرضية الدراسة: تقوم هذه الورقة العلمية على إثبات فرضية قوامها أنّ مشاركة المرأة سياسيا وتمكينها الفعلي سياسيا يعد دافعا أساسيا للتنمية والرقى بالمجتمع في ظل وضع لا زالت فيه القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية تقيّد من دورها السياسي بشكل كبير.

مناهج الدراسة: في إطار القيام بتحليل ومعالجة إشكالية الدراسة ويهدف اختبار صحة الفرضية المقترحة استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي والمقاربة القانونية بغرض تحليل واستنباط المفاهيم والأسس المكوّنة للأطر النظرية لهذا الموضوع لأنه يوفر لنا دراسة موضوعية لظاهرة المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر.

1. المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة الجزائرية: المفهوم والأهمية

ارتبطت المشاركة السياسية بتنامي السلوك الحضاري للمجتمعات التي تتجه نحو الديمقراطية، والتي تكاد أن تكون أرقى ما توصل إليه العقل البشري، حيث تعطي للإنسان إنسانيته وتكرس حقوقه.

وقد أصبحت ظاهرة عميقة ومتأصلة في الحياة السياسية، قوامها النضج الثقافي، والسلم، والتسامح، وحرية الاعتقاد والتفكير والرأي. كما تسمح للجميع بالمشاركة في تسيير الشؤون العامة وإقرار السياسات العامة للدولة، باعتبارهم مواطنين يشعرون بالانتماء للوطن الواحد، ويكيّفون سلوكهم عبر المشاركة السياسية كأسلوب لحياة أنجح.

فالمشاركة السياسية هي آلية من آليات الديمقراطية في المجتمع، إذ تعبر عن سيادة الشعب، التي تفوض عادة الحقوق المتساوية للجماعات، والنساء، والرجال على حد سواء. (الشيخ و صالح أفريل 2008).

بتعبير آخر المشاركة السياسية: هي العملية التي يشارك من خلالها الفرد في الحياة السياسية لمجتمعه، بحيث تتاح له الفرصة للمساهمة في مناقشة الأهداف العامة لذلك المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لتحقيقها. وتتم هذه المشاركة من خلال أنشطة سياسية مباشرة أو غير مباشرة (الكافي 2003).

فالمشاركة السياسية بشكل عام، هي النشاط السياسي الذي يعبر عن مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي. وهي تجسد الحق الديمقراطي الدستوري الذي يُمنح لكافة المواطنين البالغين العاقلين، للإسهام بصورة منظمة في صنع القرارات السياسية والإدارية التي تؤثر في حياتهم على مختلف المستويات. وبالتالي، فإن المشاركة السياسية تمثل جوهر الديمقراطية وآلية من آليات تنمية المجتمعات تنمية حقيقية يشارك فيها الجميع (الكافي 2003).

وللمشاركة السياسية مستويات متعددة، كما أن لها محفزات عدة تعمل على تفعيلها بطريقة إيجابية تعود بالنفع على المجتمع.

1.1. المشاركة السياسية للمرأة:

هي مساهمة المرأة في عملية صنع القرارات السياسية والمشاركة في وضع السياسات العامة، واختيار القادة السياسيين. ويهدف ذلك إلى تعزيز واثمين دورها في إطار النظام السياسي للدولة، بما يساهم في تسيير الشأن العام بصورة تعكس دورها الفاعل في المجتمع. (رباخي 2014)

1.2. أهمية المشاركة السياسية للمرأة:

تعد المشاركة السياسية الركيزة الأساسية التي تجسد الديمقراطية، وهي أحد عوامل التقدم والرفق في أي مجتمع. ومن هذا المنطلق، فإن المشاركة السياسية للمرأة على وجه الخصوص تعزز فعالية المشاركة السياسية للمواطنين على المستوى الوطني، مما يعكس تطوراً ثقافياً وحضارياً وفعالية دور المرأة على المستوى الدولي.

تساهم مشاركة المرأة السياسية في عملية التنمية التي تسعى الدول لتحقيقها، إذ تعبر عن مدى التقدم والرفق الديمقراطي. إلى جانب ذلك، فإن مشاركة المرأة في الحياة السياسية تمكنها من فهم مشاكلها واحتياجاتها بعمق، مما يفتح المجال للتعاون الإيجابي بينها وبين مختلف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وكذلك مع المجتمع المدني. (الشيخ و صالح أفريل 2008).

حيث أنّ منظمات المجتمع المدني تعتبر المرأة جزءاً أساسياً ومكوناً رئيسياً من نسيجها العام، وشريكاً في التنمية. لذلك، تولي هذه المنظمات أهمية كبيرة لحماية حقوق المرأة وضمان حصولها على حقوقها كاملة، مع الاهتمام ببرامجها التنموية. إن إشراك المرأة والرجل في عملية صنع القرار يساهم في تحقيق توازن

يعكس بشكل أكثر دقة تكوين المجتمع. ومن هنا، فإن مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية تلعب دوراً مهماً في نهضة المجتمع.

حيث أنّ المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة تعكس الوعي الحضاري والتقدمي للمجتمع، أين تعتبر هذه المشاركة ظاهرة حضارية واجتماعية وسياسية. مع تقدم المجتمع وتطوره، فتصبح المشاركة المجتمعية من القضايا الأساسية. والحقيقة تؤكد أن مشكلة المرأة في الحياة الاجتماعية ليست قانونية أو دستورية في جوهرها، فالدستور والقانون لا يعيقان مشاركة المرأة. بل المرأة تشارك في تنفيذ القرارات والتوصيات، مما يعزز من قيمتها ككائن اجتماعي فاعل، ويعكس وعي المجتمع بأهمية دورها. (الربيعي و الحسناوي 2021، 98)

ويقصد بالتمكين السياسي العملية الجوهرية التي تركز على تمكين الفرد من امتلاك القدرات اللازمة للمشاركة في صنع القرار السياسي والتأثير في مراكز السلطة. وأما التمكين السياسي للمرأة فهو العملية التي تهدف إلى جعل المرأة تمتلك القوة والإمكانات والقدرة لتكون عنصراً فاعلاً ومؤثراً، بحيث يكون لها صوت مسموع، إلى جانب قدرتها على التحليل، والابتكار، واتخاذ القرارات بتأني فيما يخص القضايا الاجتماعية التي تؤثر على المجتمع ككل. ويرتبط مفهوم التمكين السياسي للمرأة ارتباطاً وثيقاً بتحقيق ذاتها وتعزيز حضورها على أرض الواقع. ويتجلى ذلك من خلال تعزيز قدراتها للمشاركة السياسية بصورة جدية وفعالة في كافة نشاطات المنظمات السياسية، والشعبية، والنقابية، والمهنية، بما يعزز مكانتها وإرادتها المستقلة.

أي إيصال المرأة إلى مواقع صنع القرار وتعزيز دورها في مختلف المجالات، بحيث تكون قادرة على التعبير عن واقعها واحتياجاتها بفعالية، والمساهمة في صياغة السياسات التي تلي تطلعاتها وتدعم مشاركتها الفاعلة في المجتمع. (جريال 2017).

وعليه فإنّ التمكين السياسي للمرأة يتجلى في منحها القوة والإمكانات التي تمكّنها من أن تكون عنصراً فاعلاً في عملية البناء والتغيير. يتم ذلك من خلال تعزيز قدراتها على المشاركة السياسية في مختلف النشاطات، مما يتيح لها الوصول إلى مواقع صنع القرار والمشاركة الفعالة في صياغة السياسات العامة. (بلول 2009).

هناك مجموعة من المؤشرات لقياس مفهوم تمكين المرأة وضعتها الأمم المتحدة وهي تتمثل في:

- مشاركة النساء في المواقع القيادية: تشمل اللجان والمواقع العامة؛
- إتاحة فرص التعليم والتدريب: خاصة البرامج غير التقليدية الموجهة للمرأة؛
- مشاركة النساء في صنع واتخاذ القرار: ضمن المؤسسات والهيئات المختلفة؛

- اكتساب مهارات وقدرات تنظيمية: لإنشاء مجموعات تهدف إلى المطالبة بالحقوق.
- أما مقومات التمكين السياسي، فإنه يؤمن العديد من الباحثين بأهمية توافر بعض المقومات الأساسية لتمكين المرأة، منها:
- الوعي الذاتي: وقدرة المرأة على الممارسة السياسية من خلال تحديد توجهاتها ودورها في المشاركة السياسية.
- بيئة دستورية وتشريعية داعمة: تضمن توجه المرأة نحو المشاركة السياسية.
- تغيير المجتمع والثقافة: بحيث يتم تغيير النظرة السائدة للمرأة، مما يساهم في دعم التشريعات المشاركة النسائية سياسياً وتقلدها المناصب القيادية.
- دور الإعلام: في تغيير الصورة النمطية عن المرأة والتي كانت سائدة في العصور السابقة، لدعم المشاركة النسائية في جميع المجالات. (نيبال و محمود 2020، 199_200)
- جلّ التعريفات المتداولة تشترك في نقطتين: أولاً، تعريف عملية التمكين بأنها عملية تطور إيجابي وانتقال من حالة تمييز وعدم مساواة إلى حالة مساواة وتهدف إلى إحداث تغيير إيجابي في علاقات القوة بالمجتمع لإزالة المعوقات التي تحد من خيارات المرأة وتؤثر سلباً على حياتها. ثانياً، التركيز على المرأة كعامل فاعل في عملية التمكين، وليس مجرد متلقٍ؛ إذ إن التغيير يتطلب وجود المرأة كعامل مؤثر في عملية التمكين.
- بناء على ما سبق من تعريفات يمكن القول إنّ تمكين المرأة هو عملية معقدة تشمل جوانب مهنية وفنية، إضافة إلى جوانب نفسية واجتماعية. هذه العملية تهدف إلى مقاومة التهميش والتمييز والقهر الثقافي، وترتبط بشكل وثيق بالتنمية البشرية التي تتجاوز مجرد توسيع الفرص لتشمل تمكين الأفراد من الاستفادة من تلك الفرص. على سبيل المثال، بناء مدرسة للفتيات في قرية أو مدينة صغيرة قد يكون مجرد خطوة دعائية إذا ظلت المقاعد فارغة لأن العائلات لا ترسل بناتها إلى المدرسة. لذا، فإن التمكين هو جوهر كل عملية تنموية واستراتيجية للإنتاجية والإنصاف والمشاركة، ويشمل عدة جوانب أهمها بناء الوعي الذاتي بقدرة المرأة على الإنجاز والوعي الاجتماعي بقدرتها على أن تكون منتجة وفعالة في مجتمع يقوم على المساواة في الحقوق والواجبات، بعيداً عن أي ثقافة تمييز. (عواد 2021، 29)
- كما أنه في إطار الجهود الإقليمية والدولية تبنت العديدة من المنظمات مبدأ "تمكين المرأة" كهدف رئيسي في برامجها الإنمائية، حيث انطلقت أعمال الدورة الرابعة والعشرين لأنشطة الاتحاد الأفريقي في يناير 2015 بأديس أبابا تحت شعار " 2015 عام تمكين المرأة والتنمية نحو أجندة 2063 لأفريقيا"، وذلك بمشاركة أكثر من أربعين رئيس دولة وحكومة بالإضافة للعديد من الشخصيات الدولية، حيث تم من

خلالها تقديم المزيد من الدعم لمشاركة المرأة في جهود بناء السلم، وكذلك دعم الجهود البرلمانية التي تعزز حقوق المرأة.

فضلا عن اتفاق المجتمع الدولي على تحديد هدف «تمكين المرأة» ضمن أهداف التنمية المستدامة التي تم إقرارها خلال قمة الأمم المتحدة حول خطة التنمية المستدامة في نيويورك في سبتمبر 2015. (شبانة 2015، 361)

2. واقع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بين الفعالية والمحدودية:

كرست الدولة الجزائرية في تشريعاتها وقوانينها مبدأ المناصفة وتكافؤ الفرص. وعند الحديث عن واقع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية من منطلق السند القانوني، نجد أن هذا المبدأ قد تم تجسيده في مختلف التدابير والقوانين. فقد كفلت هذه التشريعات حق المرأة في المشاركة السياسية وسعت إلى ترقية هذا الحق منذ دستور 1963، مروراً بفترة الأحادية الحزبية ووصولاً إلى عهد التعددية السياسية.

وباعتبار المرأة شريكاً أساسياً في الحياة العامة، فإن مشاركتها السياسية تعزز التعاون والجدية في تحقيق برامج التنمية وتطوير المجتمع، مما يساهم في بناء دولة حديثة تسودها قيم العدالة والمساواة.

تُعد الجزائر من الدول الرائدة في مجال ترقية الحقوق السياسية للمرأة، إذ حققت إنجازاً بارزاً بكونها أول دولة عربية تتجاوز نسبة 30% من التمثيل النيابي لصالح المرأة في عام 2012 (منصور بلا تاريخ)، والذي يُعد مؤشراً إيجابياً لصالح المرأة، خاصة بعد إصدار القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، الذي فرض وجوب تمثيل نسبة من النساء في جميع المستويات ومراحل تأسيس الأحزاب السياسية. وقد انعكس ذلك إيجابياً على واقع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، مما عزز حضورها ودورها في الحياة السياسية (سليمة 2009).

كما أن قوانين الانتخابات المتعاقبة على مر السنين لم تنص على ما يمنع المرأة من الترشح، كما لم تشر إلى ما يعطيها الأولوية أو الأفضلية في ذلك، وذلك تطبيقاً لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص. لقد انعكس تجسيد مضمون الإطار التشريعي والقانوني لمشاركة المرأة سياسياً، مبدئياً، من خلال الارتقاء الكمي والنوعي لتواجد المرأة في مختلف الميادين. فأصبحت المرأة الجزائرية تتولى مناصب المسؤولية في مختلف القطاعات والوزارات، والهيئات الوطنية والقضائية، بالإضافة إلى صفوف الجيش والأسلاك الأمنية.

فلم تقتصر المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية على المشاركة في الانتخابات فقط، أو دعم المترشحين، بل تجاوزتها إلى ترشحها لمنصب رئيس الجمهورية، فضلاً عن تأسيسها وقيادتها لأحزاب سياسية، ودخولها إلى قبة البرلمان بغرفتيه. كما تقلدت مناصب تنفيذية، دبلوماسية، مركزية ومحلية.

كل هذا الواقع الملموس هو مكاسب حققتها المرأة الجزائرية بناءً على السند القانوني الذي كفله لها الدستور لممارسة حقوقها السياسية. ولكن، رغم هذه المكاسب، يبقى التمكين السياسي الفعلي غير كافٍ ومحدودًا، إذ يتطلب ترقيتها وتمكينها بمساهمة جميع الهيئات الرسمية وغير الرسمية من فاعلي المجتمع المدني، والعمل المستمر للتخلص من العراقيل التي تحد من مشاركتها الفعلية، سواء من حيث الكم أو النوع.

ومن بين العراقيل التي تكبح وتعرقل فعالية أداء المرأة سياسيًا، نذكر:

1. الواقع الاجتماعي حيث تظل العادات والتقاليد والثقافة السائدة تؤثر بشكل كبير في ذهنية العديد من شرائح المجتمع، وخاصة فئة الشباب الذين لا يقبلون فكرة عمل المرأة، خصوصًا في المجال السياسي. يتم غالبًا ربط دور المرأة ضمن حدود الأسرة (كربة بيت)، وتقتصر مجالات عملها على التعليم والطب والقضاء، مما يُستثنى فيه العمل السياسي باعتباره حكرًا على الرجل.
2. قلة وعي المرأة بحقوقها السياسية حيث تساهم قلة الوعي بحقوق المرأة السياسية في انكماش دورها في الهيئات الحزبية والهيكل النقابية، والاتحادات المهنية، وغيرها من فاعلي المجتمع المدني. كما يؤدي غياب مشاركتها الفعلية في العمل السياسي إلى تقليص تأثيرها في صنع القرار السياسي (رباحي 2014).
3. فقدان الثقة وعدم تمكينها من تولي مراكز القيادة فرغم مستوى المرأة العلمي العالي وقدرتها على التسيير، فإنها غالبًا ما تفتقر إلى الثقة الكافية التي تمكنها من تولي المناصب القيادية وإدماجها في عمليات صنع القرار.
4. دور المرأة المحدود في العمل السياسي فمن الأسباب الأخرى التي تحد من عمل المرأة في المجال السياسي هو اعتبارها أداة داعمة فقط، إذ يقتصر دورها على المشاركة في العملية الانتخابية عبر الإدلاء بصوتها وحضور التجمعات السياسية والحملات الانتخابية. هذا الأمر يؤدي إلى مصادرة حقها في التعبير عن قناعاتها والترشح ضمن القوائم الانتخابية.
5. الثقافة الاجتماعية والسياسية السائدة: في بعض المناطق شبه الحضرية، يُنظر إلى مشاركة المرأة السياسية بعين التحفظ، ويُعتبر دورها تابعًا للرجل في قراراتها استنادًا إلى الموروث الاجتماعي والمركب الثقافي. حيث يُبرر استبعاد المرأة من الترشح للانتخابات بدعوى رفض المجتمع لتقلدها المناصب التمثيلية، رغم حضورها المهني والوظيفي المتميز في مختلف القطاعات.
6. قصور بعض الأحزاب السياسية الذي هو من العراقيل الأخرى التي تحد من مشاركة المرأة سياسيًا بشكل فعال هو قصور بعض الأحزاب السياسية في ترقية إدماج المرأة في مسارات المشاركة السياسية، إذ تبقى مشاركتها على مختلف مستوياتها غير كافية ومحدودة، ولا ترتقي إلى المستوى المطلوب. (جبار 2021).

ومما سبق ومن واقع التجربة السياسية للمرأة في الجزائر، فإنه من الضروري تجريد المشاركة السياسية للمرأة من كافة العوائق والضغوطات التي تحول دون أدائها السياسي الفعّال. ويجب تحقيق ذلك من خلال مجموعة من الآليات والإجراءات التي سنتناولها في المبحث التالي.

3. آفاق المشاركة السياسية للمرأة وتمكينها سياسياً من أجل مشاركة فعّالة كماً ونوعاً

أصبحت المرأة الجزائرية شريكاً فاعلاً في الحياة العامة، مما يستدعي الأخذ بعين الاعتبار دورها ومكانتها في المجتمع. فهي المربية، والأستاذة، والطبيبة، والقائدة، وقد تمكنت من الاستحواذ على هذه الأدوار بجدارة. دخلت معترك السياسة، وإن كان ذلك بأعداد محدودة. لذلك، من الضروري تفعيل العوامل الداعمة لها وتجاوز العراقيل التي تحد من مشاركتها الفعّالة، مثل التنشئة السياسية والاجتماعية. كذلك، يجب تدعيم قيم الديمقراطية وحمايتها على جميع الأصعدة لتمكين المرأة سياسياً بشكل فعّال، بحيث تتمكن من الوصول إلى مواقع صنع القرار والمشاركة في صياغة السياسات العامة، سواء من خلال المجالس المنتخبة أو تولي الحقائق الوزارية، بالإضافة إلى وجودها في مستوى الجماعات المحلية.

ولتحقيق ذلك لا بد من العمل المستمر على عدة مستويات وعدم الاكتفاء بالسند القانوني فقط. ومن بين أهم الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتمكين المرأة الجزائرية سياسياً نذكر:

- زيادة الوعي السياسي للمرأة الجزائرية: حيث يجب العمل على رفع وعي المرأة بحقوقها السياسية والاجتماعية، وتعريفها بدورها في الحياة السياسية والمجتمعية، لتكون قادرة على المساهمة في التنمية الشاملة التي تعود بالنفع على المجتمع.
- تفعيل السياسات الحكومية: حيث يجب وضع سياسات حكومية تعمل على ترقية الدور السياسي للمرأة، من خلال خلق بيئة مجتمعية مناسبة تدعم مشاركتها في العمل السياسي.
- تحريك فواعل المجتمع المدني: أي ينبغي تحفيز المجتمع المدني بشكل عام والجمعيات النسائية بشكل خاص لتلعب دوراً محورياً في عملية تمكين المرأة في كافة القطاعات، وخاصة في المجال السياسي، بهدف التأثير في القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (جربال 2017).
- تفعيل الدور الإيجابي للأحزاب السياسية: أي أنه يجب أن تقوم الأحزاب السياسية بدور فعال في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، من خلال تعريفها بحقوقها السياسية والاجتماعية وتوفير الفرص لها للمشاركة الفعّالة في الحياة السياسية.
- ضرورة انخراط المرأة في التشكيلات السياسية: أين ينبغي على المرأة أن تشارك بشكل قوي وفعّال في التشكيلات السياسية التي تعكس أهدافها وطموحاتها، مما يمكنها من التأثير في السياسات التي تهمها وتقديم رؤيتها في صناعة القرار السياسي.

- تغيير الذهنيات والسلوكيات المجتمعية: حيث لا يقتصر الإشكال في نيل المرأة للتمثيل السياسي على تغير المواقف فقط، بل هو مرتبط بذهنيات وسلوكيات رسخها المجتمع بخصوص دور المرأة في العمل السياسي. لذا، من الضروري تغيير نمط التفكير السائد في المجتمع الذي يفرض ممارسات تضع الرجل في مرتبة أعلى من المرأة في المجال السياسي، مما يعوق تقدم المرأة في هذا المجال (نبيلة 2021).
- تعزيز دور مؤسسات التنشئة السياسية: أي يجب تعزيز دور مؤسسات التنشئة السياسية لتوفير بيئة تساهم في إعطاء مكانة مرموقة للمرأة الجزائرية في مختلف المؤسسات. من خلال ذلك، يتم تعزيز دورها كفاعل رئيسي في العملية السياسية والتنموية، ضمن جو يسوده القيم والتوجهات المحفزة لها لمواصلة المشاركة بفعالية في الحياة السياسية والمجتمعية (جبار 2021).
- تشجيع المرأة على المشاركة السياسية: فيجب تشجيع المرأة على المشاركة الفعالة في الحياة السياسية من خلال إقامة منتديات وندوات تعالج قضايا المرأة في المجال السياسي. هذه المنتديات تساهم في زيادة الوعي المجتمعي بحقوق المرأة السياسية، مع التركيز على عنصر الكفاءة كعامل رئيسي لترقية هذه المشاركة وتعزيز قدرتها على التأثير في القرارات السياسية (رباعي 2014).
- دور المرأة الأساسي في الأسرة: التي تعد أهم مدرسة للتنشئة السياسية الصحيحة. من خلال هذه المدرسة، يتم تلقين ثقافة سياسية راقية وصحيحة، مغايرة للموروث الثقافي السابق الذي كان يقتصر دور المرأة فيه على نطاق ضيق (ربة بيت). يجب العمل على إخراجها إلى المجال الأوسع داخل المجتمع، مما يساهم في بناء ثقافة مجتمعية إيجابية تشجع قيم المساواة والعدالة. كما يساهم ذلك في تعزيز إيمان المجتمع بدورها وتشجيعها على المشاركة الفعالة في العمل السياسي (نبيلة 2021).
- دور المنظومة التربوية في تهيئة المرأة للعمل السياسي: حيث من الضروري أن تلعب المنظومة التربوية دوراً فعالاً في تهيئة المرأة للعمل السياسي، من خلال بلورة وعيها المجتمعي وانتقاء مفاهيم تتماشى مع بيئتها وخصوصياتها. يجب أن تكون هذه المفاهيم متوافقة مع طموحات المرأة الجزائرية، مما يعزز قدرتها على المشاركة السياسية الفعالة.
- يجب إنشاء مرصد وطني تحت وصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية: بهدف متابعة تطور وضع المرأة في مختلف المجالات، وخاصة في المجال السياسي. يعمل هذا المرصد على إجراء الدراسات وإصدار التقارير الدورية حول واقع تمكين المرأة ومشاركتها السياسية، بالتعاون مع مختلف الدوائر العلمية مثل الجامعات والمدارس العليا المتخصصة في دراسة هذه المواضيع (نبيلة 2021).

- لا يمكن إدماج النساء في الحياة السياسية وصناعة القرار إلا إذا كانت لديهن الرغبة الحقيقية في ممارسة العمل السياسي، مع التركيز على عنصر الكفاءة كمحدد رئيسي لنوعية هذه المشاركة، ولتمكينهن من تولي المناصب التي تتعلق بصنع القرار.
- يجب وضع رقابة من قبل الهيئات المعنية والمختصة على بعض الصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي التي تروج لقيم سلبية وتقلل من دور المرأة، مما يحد من إمكانياتها ويحصرها في نطاق ضيق. هذه الصفحات تؤثر سلباً على النشء داخل المجتمع، وتساهم في تعظيم دور الذكور على حساب النساء.

عليه، فإن مشاركة المرأة وتمكينها سياسياً مرتبط بتوفر ثقافة مجتمعية إيجابية تشجع قيم المساواة والعدالة. كما أن إيمان المرأة والمجتمع ككل بدورها وتشجيعها على المشاركة السياسية يعد أمراً أساسياً لتحقيق التمكين السياسي الفعال.

4. الخاتمة:

تظل المشاركة السياسية للمرأة عنصراً حيوياً وأساسياً في المجتمع، إذ إن مشاركتها في صنع القرار ورسم السياسات العامة تمنح دفعاً حقيقياً لعملية التنمية، فهي تمثل طاقة هائلة ونصف المجتمع. لكن هذه المشاركة تفقد قيمتها وأثرها إذا بقيت حبيسة اللوائح والقوانين دون أن يتم تدعيمها من خلال بناء قدرات المرأة وتجاوز جميع العوائق الاجتماعية والثقافية التي تحول دون تفعيل دورها وتمكينها سياسياً. ويشمل ذلك تفكيك النظرة التقليدية وإرث السلطة الأبوية، فضلاً عن التغلب على الهيمنة الذكورية التي تساهم في مصادرة حقوقها وحصر دورها في مجالات محدودة مثل التعليم والصحة والأنشطة الأسرية.

فمن الضروري أن تتضافر الجهود على مختلف المستويات، ويجب إشراك كافة الفواعل الرسمية وغير الرسمية في المجتمع للعمل على ترقية الدور السياسي للمرأة وتعزيز مكانتها المجتمعية، لضمان مشاركتها الفعالة والهادفة في الحياة السياسية.

5. قائمة المراجع:

إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي. معجم مصطلحات عصر العولمة مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية وإعلامية. القاهرة: منشورات كتب عربية للنشر الإلكتروني، 2003.

أيمن السيد شبانة. التقرير الاستراتيجي الأفريقي. مؤتمرات القمة. الاتحاد الأفريقي، القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، 2015.

- زهيد رباحي. "ترقية المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة بين الضمانات القانونية والمعوقات العملية". 2014.
- صابر بلول. "التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع". *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية* المجلد 25، رقم العدد 02 (2009).
- عبد الجبار جبار. "إشكالية المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بين الوهم المجتمعي ومتطلبات التمكين السياسي للمرأة". *مجلة /التواصل (جامعة حسيبة بن بوعلي)* المجلد 27، رقم العدد 05 (2021).
- عدنان نبيلة. "التمكين السياسي للمرأة الجزائرية دراسة فعالية النساء البرلمانية الجزائريات دراسة حالة: المجلس الشعبي الوطني". *رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية*. جامعة الجزائر 03، 2021.
- عز الدين جميل نيبال، و صافي محمود محمود. "التمكين السياسي للمرأة المصرية في ضوء تقلدها للمناصب الحكومية العليا من 2005 إلى 2020". *مجلة السياسة والاقتصاد*، يناير، 2020: 218-192.
- كهينة جريال. "دور منظمات المجتمع المدني في تفعيل التمكين السياسي للمرأة الجزائرية خلال الألفية الثالثة". *مجلة الناقد للدراسات السياسية*، رقم العدد 01 (2017).
- لخضاري منصور. "افاق تفعيل المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر". *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية (المدرسة العليا للعلوم السياسية)*.
- مسراقى سليمة. "المرأة الجزائرية وحق الترشح في المجالس المنتخبة بين الاعتراف القانوني ومحدودية الممارسة". *مجلة /المفكر*، رقم العدد 08 (2009).
- منى جلال عواد. "آفاق تمكين المرأة في العراق بعد عام 2003: دراسة في المعوقات والمقومات". *مجلة دراسات دولية* ، 2021: 29.
- نورهان الشيخ، و عبد الرحمان صالح. "المشاركة السياسية للنساء في ضوء نتائج الانتخابات المحلية 2008". *وحدة دراسات الشباب وإعداد القادة*، أبريل 2008.
- وسام صالح عبد الحسين الربيعي، و أحمد هاشم جواد الحسنواوي. "دور المرأة العراقية في منظمات المجتمع المدني". *مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية* ، 2021: 114-89.